



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم علوم القرآن

أثر المرحلة الانتقالية في محاربة السياسة الاستبدادية

جرائم حزب البعث

م.م عروبة عبد الله حسين

تُعد العدالة الانتقالية نظامًا يطبق في الدول التي شهدت حكمًا استبدادياً، وانتهاكاتٍ خطيرةً وجسيمةً للحقوق والحريات ولقنات عديدة من الشعب. وتطبق العدالة الانتقالية بآليات متعددة لِنصاف الضحايا وعوائلهم. وفيما يأتي أظهرُ محاورِ هذا المبحثِ :

المحورُ الأول: مفهوم العدالة الانتقالية، وآليات تحقيقها

يُعدُّ هذا المحورُ بيانَ مفهوم العدالة الانتقالية، والجوانبِ ذات الصلة المتعلقة بتحقيقها وأهدافها بما يأتي تبينه في ضوء العرضِ للأفرع الآتية :

الفرع الأول: مفهوم العدالة الانتقالية، ومزاياها

العدالة الانتقالية تلك الوسائل التي تبحث في كيفية معالجة مخلفات الدكتاتورية والأنظمة الاستبدادية؛ في يهيئ - إذا - مفاتيح التحقيقات عن الجرائم المرتكبة بحق الأفراد وفقاً للمعايير القانونية، وتطبيقاً للمعايير الديمقراطية بوصفها منهجاً بديلاً عن سلوك تلك الأنظمة. أمّا العدالة الانتقالية في العراق فقد وُلدت بعد سقوط الحكم الشموي إلى المستبد في نيسان (2003) نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق في سياق الصراعات الدولية، وهيمنة الولايات المتحدة على العالم .

ولأن حاجة العراق للتغيير السياسي كانت ملحة سواءً أتمت من داخل البلاد أم بتأثيري خارجه؛ فإن عملية التغيير المسلحة كانت خياراً لا مفر منه لدى المعارضة التي أُجيت أغلب قياداتها على الهجرة من الوطن طراً وال عقود الحكم البعثي، والتقت مطامح الشعب العراقي في تفكيك الحكم الشموي إلى، والتحول إلى الحكم الديمقراطي مع هذا الحراك الدولي، وخرج العراق من الاستبداد؛ ليقع تحت نري الاحتلال الذي جاء رافعا شعارَ التحرير ولكن الواقع العم

يلى قد أثبت مدى تأثيره السلبيّ على النواحي السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية كلها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ للعدالة الانتقالية مزايا يمكن تبينها في الفقرة اللاحقة .

مزايا العدالة الانتقالية

تمتاز اس ياتيجيات العدالة الانتقالية بعدد من السمات العامة نذكر أظهرها :

أ. التدرج: لا بد أن تكون آليات تطبيق العدالة الانتقالية متدرجة ؛ لأنّ كمًا كبيرًا من التداعيات ال يث تجذرت في المجتمع لا يمكن تغييرها دفعة واحدة ؛ ، ف ياكم إرث استبدادي في التعذيب ، واستعمال العنف يحتاج إلى سلسلة من علاجات متنوعة بتنوع آثاره ، وأن عقودًا من الحكم الشمولي لا يمكن أن تنقلب رأسًا على عقب إلى حكم ديمقراطي سوي وفاعل من دون المرور بمراحل زمنية تُزيل الأثر ، وتستبدله .

ب. الامتداد الزم يث: إن التدرج في تطبيق العدالة الانتقالية يتطلب امتدادا زمنيا لرساء أسسها؛ فكما أن التحول الديمقراطي يكون على وفق جدول زم يث فإن برامج مؤسسات العدالة الانتقالية تكون كذلك. وما دام الشعب قد ر يض بالحكم الديمقراطي لرساء العدل ، والنصاف ، والقصاص ؛ فهذا يع يث تعاقبًا لجلسات محاكم تستغرق مُددا زمنية ، وتأهيلا ، وتدريبًا لملاكاتٍ بسرية ، وتطويرًا لمؤسسات سارت عقودا على مناهج القصاص ، وعدم اح يام الآخر فضلًا عن تأسيسٍ لثقافة الديمقراطية ، وحقوق الإنسان تأسيسا نابعا من واقع المجتمع ، ومتناسبا مع بنيته الاجتماعية ، والثقافية .

ج. التشاركية: لا يمكن لجهة دون أخرى أن تتولى مهمة إرساء آليات العدالة الانتقالية ، وتنفيذها في المجتمع ؛ ف يهي مهمة ليست باليسرية إذ تصطدم بمظاهر ترسخت إبان عقود الاستبداد من تميري ، وتفضيل لعرق أو قومية أو إثنية على أخرى ، وإن زوال السلطة من

جماعات أفادت مباحثتها منها قد تعمل على إعاقة العمل من دون إشراك فئات المجتمع ومساندتها في التنفيذ بكل مراحله .

إن العمل على القواسم الوطنية المشيكة ، وتعزيز روح المواطنة تساعد كثيرا على أن يكون العمل جماعيا ، ويتخذ طابعا وطنيا إذ إن النظم المستبدة تعمل على تمزيق النسيج الوطني ، وتعمل على تأجيج التنافر لأنه الرهان الناجع على بقائها في سدة الحكم ؛ ففئات الشعب نفسها في تناحر مع بعضها ، وتتولد بينهم العداوات إلا أن اللجوء إلى الهوية الوطنية هو السبيل الأمثل للعودة إلى ما قبل الاستبداد ، والعمل على رأب الصدع المجتمعي الكبري الذي خلفه فيه من النواحي جميعها. وهذا جوهر مبادئ العدالة الانتقالية ؛ فالمجتمع ينحو للاستقرار حيثما ترسو العدالة والنصاف ، ويستقيم المريان ليعود الأفراد متساوين بالحقوق والواجبات بغض النظر عن أي هوية فرعية قد تطوى على الهوية الوطنية. وهذا أول مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد .

الفرع الثاني: أهداف العدالة الانتقالية

أ- البحث عن الحقيقة وحفظ الذاكرة :

تهدف العدالة الانتقالية إلى إحياء ذاكرة المجتمع بشأن ما ارتكب من إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترحمًا على الضحايا، واستهجانًا لما وقع عليهم من ممارسات قاسية بما يسهم في نسيان ثقافة تضمن عدم تكرار تلك الانتهاكات. وربما يحرص ذوو الضحايا على معرفة تسلسل الأحداث التي تسببت في فقدان ضحيتهم أو موته. وتسعى دول ديمقراطية إلى توظيف العدالة الانتقالية للمطالب الآتية :

- ترسيخ ثقافة احترام الرأي والتعبري عنه .
- التأسيس لنبذ العنف والاستبداد في ضوء تقبل الآخر .

• توظيف الحكام الجدد لها في أثناء التحول السياسي في حملات الانتخاب من مبدأ (ح ح لا يعود من جديد).

وبذلك يحفزون الضحايا، وذويهم للتصويت لصالحهم .

• محاسبة الجناة وترسيخ مبدأ عدم الغلات من العقاب.

ويقوم هذا الهدف على عاملين م يابتر ي هما المحاسبة من جهة، وترسيخ ثقافة عدم الغلات من العقاب من جهة أخرى. فهما يؤسسان لثقافة جديدة لم تألفها مجتمعات عانت من ظلم وإستبداد وإنتهاكات متنوعة من دون أدن محاسبة للجناة، بل لم يتوقع الشعب أن ثمة عقاباً ينتظر هؤلاء في ظل القهر والقمع الذي خيم على الشعب وبمشاركة مؤسسات معنية، وغري معنية بذلك .

ب جرت المت صرر، ورد الاعتبار للضحايا

يمكن وضع جي ال صرر في إطار مفاهيمي يم بعده علاقة بري ثلاث مصطلحات هي (الضحايا، والمستفيدون، والاستحقاقات). وي هدف برنامج جي ال صرر إلى ضمان أن يتل ف كل من الضحايا نوعاً من الاستحقاقات من ذلك الإنماج، ثم تصبح الضحية مستفيدة. وتتخذ العدالة الانتقالية في هذا الهدف سمة العدالة التصحيحية، وتكمن وظيفتها عندئذ في :

• إعادة الحق المنتهك إلى نصابه، والحقوق المهضومة إلى أصحابها في مجال التعاملات بري الناس؛ فإن الهدف هو عقاب المعتدي، ومحاولة تصحيح ال صرر، وإعادة الاعتبار للمعتدى عليه .

• العدالة التصحيحية لا يمكن أن تتحقق في إطار أي نظام سياسي ما لم يكن هناك فصل بري السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية. ويُعد مبدأ فصل السلطات الركيزة الأساس ال يث تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية العادلة ولا سيما تلك ال يث تنشأ في دول عانت من الاستبداد عندما جمع الحاكم تلك السلطات وأساء استعمالها .

ج. إصلاح المؤسسات

لم تقم أركان دولة الاستبداد بجهود المستبد مفردةً، بل ثمة أفراد ومؤسسات رسخت إستبداده ووطدت بنيانه. ولعل المؤسسات الأمنية هي ذراعه التي يسخرها لبسط الخوف بأدواتها القمعية التي من المفروض أن تكون لبسط الأمن، وسلامة المواطن من المجرم